هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State of Kuwait دولة الكويت

# النشـــرة التعريفيـــة

هيئة أسواق المال

**تنويه:**

يعد هذا الدليل استرشادياً فقط، ولا يمثل في حال من الأحوال بديلاً عن الأنظمة واللوائح والتشريعات التي تصدرها هيئة أسواق المال بهدف تنظيم أنشطة الأوراق المالية، كما لا يشكل مرجعاً لأي من الإجراءات والمسؤوليات القانونية المترتبة على الأطراف ذات الصلة في هذه الأنشطة.

# المحتوى


| | |
|---|---|
| هيئة أسواق المال | 2 |
| أهداف الهيئة | 2 |
| قيم الهيئة ومبادئها | 4 |
| أولويات الهيئة | 6 |
| أعمال الهيئة | 8 |
| آلية عمل الهيئة | 10 |
| اختصاص الهيئة | 12 |
| التنسيق بين الجهات الإشرافية والرقابية المنظمة لأعمال الشركات والنظام المالي في دولة الكويت | 13 |
| العلاقة بالهيئات والمنظمات الدولية | 14 |

## هيئة أسواق المال

تأسست هيئة أسواق المال (الهيئة) بموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، والقوانين المعدلة له. وهي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية تقوم بالدور الإشرافي والرقابي على الأشخاص الخاضعين لرقابتها.

## أهداف الهيئة

- تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والكفاءة والتنافسية والشفافية.
- تنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية، مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.
- توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.
- تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
- تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
- العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.
- توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته.

- تعمل هيئة أسواق المال منذ تأسيسها على تنظيم نشاط الأوراق المالية في دولة الكويت، تحدوها رؤية مستقبلية للارتقاء بهذا النشاط والوصول به لأقصى درجات الكفاءة والشفافية الممكنة.
- يتولى إدارة الهيئة مجلس يسمى مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، يتكون من خمسة أعضاء متفرغين من ذوي الخبرة والاختصاص يصدر مرسوم بتسميتهم، وذلك بناء على ترشيح الوزير المختص، ويحدد المرسوم من بين الأعضاء رئيساً ونائباً للرئيس.
- يعمل لدى الهيئة ما يزيد عن مائتين وخمسين موظفاً من ذوي الخبرة والكفاءة اللازمتين في مختلف التخصصات والمجالات لأعمال الهيئة.
- يخضع لرقابة الهيئة الأشخاص المرخص لهم بنشاط الأوراق المالية وبما يشمل الشركات المدرجة وغير المدرجة. كما تخضع الشركات المدرجة الأخرى للرقابة من الهيئة في بعض المسائل التي تتعلق باختصاص الهيئة طبقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010.
- تتكامل جهود الهيئة مع الهيئات الرقابية والإشرافية الأخرى كبنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة من خلال إبرام مذكرات تفاهم معها بهدف تنسيق وتنظيم الأعمال المتشابكة.
- تسعى الهيئة إلى بناء وتنمية العلاقات مع هيئات أسواق المال في الدول الأخرى، وذلك بهدف الاطلاع على تجاربها وتبادل الخبرات وتدريب الموارد البشرية وتعزيز مقومات التعاون المتبادل والمشترك.

## قيم الهيئة ومبادئها

**المسؤولية**

التعهد بتحمل مسؤولية تطبيق القانون واللوائح المنظمة لعمل أسواق المال.

**النزاهة**

الالتزام بالحيادية والمبادئ الأخلاقية المؤهلة لاكتساب ثقة المتعاملين مع الهيئة.

**التميز**

الالتزام بالقيام بدور الهيئة بدرجة عالية من الاتقان والحرفية.

**الشراكة**

العمل بروح الفريق والشراكة مع الجهات الرقابية الأخرى، وكذلك مع الجهات المرخص لها من قبل الهيئة.

**العدل**

العدالة والمساواة في تطبيق القوانين واللوائح على كافة الجهات الخاضعة لرقابتها.

**الشفافية**

بناء السياسات والقواعد والإجراءات الداعمة للإفصاح والشفافية.

**الكفاءة**

الاستغلال الأمثل لموارد الهيئة المتاحة.

## أولويات الهيئة

تنطلق الهيئة في تحديد أولوياتها من توجهاتها الاستراتيجية المحددة في القانون رقم (7) لسنة 2010 والقوانين المعدلة له والهادفة للتوصل إلى بيئة استثمارية، عادلة، شفافة، تنافسية، جاذبة وذلك من خلال العمل عبر محاور عدة أهمها:

**تطوير الإطار التنظيمي واستكمال البناء المؤسسي:**
وذلك من خلال استكمال وتطوير البنية التشريعية ومواصلة تحديثها، وكذلك استكمال متطلبات البنية التحتية الأساسية واستقطاب الكفاءات البشرية اللازمة وتطوير أطر التعاون المحلية والدولية.

**إعادة هيكلة أسواق المال:**
وذلك من خلال خصخصة سوق الكويت للأوراق المالية من خلال تأسيس شركة البورصة كشركة مساهمة، وتعزيز دور القطاع الخاص في العملية الاستثمارية واستكمال إجراءات تحديثه في شتى جوانب نشاطه كالتداول والرقابة و التنظيم والإفصاح وغيرها، وذلك سعياً للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وامتلاك مقومات الانضمام إلى المنظمات الدولية، والارتقاء بتصنيف السوق المالي الكويتي وفق المقاييس الدولية المعتمدة.

**تقييم وإدارة المخاطر في أنشطة الأوراق المالية:**
وذلك من خلال تعزيز قدرات استقراء وتوقع المتغيرات الاقتصادية ذات الأثر على أداء الأسواق المالية واستحداث مؤشرات إرشادية لتوقع المخاطر النظامية وتقديم التوصيات اللازمة لتبني سياسات اقتصادية معينة.

**إشراك الأطراف المعنية:**
انطلاقاً من إيمان الهيئة بأهمية الشراكة والعمل بروح الفريق، يأتي حرص الهيئة الدائم على فتح قنوات التواصل والتشاور والحوار مع كافة الجهات المعنية بأنشطة الأوراق المالية واستنباط آرائها والوقوف على مقترحاتها.

## أعمال الهيئة

تعمل الهيئة بشكل رئيسي على تنظيم نشاط الأوراق المالية، وذلك وفقاً لما ورد في القانون رقم (7) لسنة 2010 والقوانين المعدلة له حيث تضطلع الهيئة للقيام بالعديد من المهام نذكر منها:

- إصدار وتجديد التراخيص لأنشطة الأوراق المالية.
- تنظيم ومراقبة التداولات في الأوراق المالية.
- دراسة ومتابعة طلبات زيادة وخفض رؤوس أموال الشركات.
- التنظيم والإشراف على عمليات الاندماج والاستحواذ.
- توعية الأشخاص المرخص لهم والجهات الخاضعين لرقابة الهيئة والمستثمرين بالجوانب المختلفة لأنشطة الأوراق المالية، وكذلك بحقوقهم والتزاماتهم طبقاً لقانون الهيئة ولائحته التنفيذية.
- توعية كافة الفئات المجتمعية بالمفاهيم الأساسية للاستثمار وغيرها من المواضيع ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية.
- تنمية أسواق المال والارتقاء بها وتطوير آلياتها والحد من المخاطر المترتبة عليها.
- إدارة أنظمة الاستثمار الجماعي لضمان سيرها وفق المعايير والأنظمة المتبعة.
- متابعة عمليات الإفصاح للوصول إلى أعلى درجات الشفافية الممكنة.
- تطبيق قواعد حوكمة الشركات.
- تلقي الشكاوي والتظلمات ودراستها والتحقق منها والحكم بشأنها.
- تسوية المنازعات المتعلقة بأسواق المال والتحكيم بشأنها.

## آلية عمل الهيئة

تعتمد الهيئة نهجاً خاصاً لتحقيق أهدافها وتنفيذ مهامها وسائر أنشطتها، وهو نهج يرتكز إلى فلسفة محددة وواضحة مفادها بناء هيكل تنظيمي قوامه التعاون والتنسيق بين طرفي العملية الاستثمارية: الجهات الرقابية والمستثمرين، وهو ما تطلب إعادة النظر في بعض الأدوار التقليدية المناطة عادة بالهيئات الرقابية على أنشطة الأوراق المالية عموماً حيث ترى الهيئة في أدوارها شراكةً مع الأطراف المعنية وتطويراً وتقويماً لا رقابةً فقط، وثمة مسارات عدة لتطبيق نهجها في الواقع تتلخص في محاور رئيسية ثلاثة: تطوير الإطار التنظيمي، إعادة هيكلة أسواق المال، إشراك الأطراف المعنية.

ووفقاً لذاك النهج، انطلق تحديد التوجهات الاستراتيجية للهيئة وأهدافها العامة المحددة في قانون إنشائها والتي تستهدف التوصل إلى بيئة استثمارية، عادلة، شفافة، تنافسية، جاذبة تستند إلى مشاركة فاعلة من كافة الجهات ذات الصلة، تعتمد تحليلاً علمياً للواقع الاستثماري واستقراءً لمستقبله لتحديد الأولويات المستحقة وأطر ومتطلبات تنفيذها، وبالمحصلة فإن آلية عمل الهيئة ترتكز إلى نقاط أساسية «المنهج العلمي، التخطيط الاستراتيجي، المبادرات الاستباقية، التواصل والانفتاح على كافة الأطراف المعنية».

## إختصاص الهيئة

تستمد الهيئة اختصاصها من نصوص القانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، كما أناط بعض مواد المرسوم بقانون الشركات رقم (25) لسنة 2012 وتعديلاته بالهيئة بعض المهام لممارسة المهام الرقابية والإشرافية والتنظيمية المختلفة على أنشطة الأوراق المالية عموماً وفي حدود الأطر المحددة بتلك التشريعات.

كما أنشأ القانون رقم (7) لسنة 2010 محكمة لأسواق المال تختص بالنظر في المنازعات التجارية والمدنية والإدارية والجزائية الخاصة بتطبيق أحكام هذا القانون، هذا فضلاً عن إنشاء مجلس تأديب برئاسة قاضٍ للنظر في المخالفات لهذا القانون ولائحته التنفيذية والتعليمات الصادرة عن الهيئة.

# التنسيق بين الجهات الإشرافية والرقابية المنظمة لأعمال الشركات والنظام المالي في دولة الكويت

### هيئة أسواق المال:

تختص بالرقابة على نشاط الأوراق المالية تنظيماً وترخيصاً ونشاطاً وعلى كافة المتعاملين في هذا المجال بما فيها الشركات، وذلك على النحو المنظم بالقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

### بنك الكويت المركزي:

يختص البنك المركزي بالرقابة على الجهاز المصرفي في دولة الكويت وتنظيم المهنة المصرفية وفق ما ورد في القانون رقم (32) لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية والقوانين المعدلة له، لا سيما ما ورد في المادة (15) من القانون المذكور.

### وزارة التجارة والصناعة:

تختص وزارة التجارة بالرقابة على الشركات العاملة في دولة الكويت بوجه عام تأسيساً وتسجيلاً وتنظيماً وترخيصاً على النحو المنظم بالمرسوم بقانون رقم (25) لسنة 2012 بإصدار قانون الشركات وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

## العلاقة بالهيئات والمنظمات الدولية

انطلاقا من حرص الهيئة على تعزيز مقومات التعاون مع الجهات والمنظمات الرقابية الدولية والهيئات المماثلة، وذلك سعياً لتبادل الخبرات اللازمة والارتقاء في تصنيف السوق المالي، فقد قامت الهيئة بمبادرات عدة في هذا الإطار يمكن إيجازها في المحاور التالية:

- الحصول على العضوية في العديد من المنظمات الدولية والمشاركة الفاعلة في مختلف فعالياتها، كعضوية الهيئة في كلٍّ من:
  - لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون.
  - مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).
  - اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA).
  - منظمة التعاون الإسلامي (COMCEC).

كما تسعى الهيئة للحصول على عضوية المنظمة الدولية لاتحاد الأوراق المالية (IOSCO) «حيث تقدمت بطلب العضوية».

- تحقيق متطلبات التكامل بين الأسواق المالية في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي في إطار السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود، حيث قامت الهيئة بمشاركات عديدة نحو توحيد قواعد وتشريعات عديدة كتلك الخاصة بالإدراج والإفصاح والحوكمة وإصدار السندات والصكوك، وكذلك تلك الخاصة بقضايا رقابية عدة.
- توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات الرقابية المماثلة إقليمياً بهدف تبادل الخبرات والمعارف وتعزيز أطر التعاون المشترك، كمذكرات التفاهم الموقعة مع كل من هيئة الأوراق المالية والسلع و سلطة دبي للأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة و مذكرة التفاهم الموقعة بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون.
- التوافق مع المعايير الدولية في مجال أنشطة الأوراق المالية: يمثل الارتقاء بتصنيف السوق المالي الكويتي أحد أهداف الهيئة الرئيسية، ويمثل السعي لتصنيفه بين الأسواق الناشئة أولى خطوات الهيئة في هذا الصعيد، وتندرج جهودها المستمرة في التواصل وتنفيذ المبادرات مع وكالات التصنيف الدولية وبرنامج الانتداب الدولي، وكذلك الأنشطة المشتركة مع الهيئات الدولية كهيئة الأوراق المالية والتداولات الأمريكية (SEC) في إطار السعي لمواكبة المعايير الدولية المطبقة وامتلاك مقومات الانضمام لتلك المنظمات.

## الهيئة والعلاقات الدولية

### مذكرات التفاهم

| | | |
|---|---|---|
| هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة. | سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA). | الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون. |

توطيد أواصر التعاون مع الجهات الرقابية النظيرة دولياً عن طريق إبرام مذكرات تفاهم ثنائية الأطراف تهدف إلى تبادل المعلومات وتطوير الكوادر.

### عضوية بعض المنظمات الدولية

| | | |
|---|---|---|
| لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون. | مجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB). | المنظمة الدولية لاتحاد الأوراق المالية (IOSCO) (تقدمت الهيئة بطلب للعضوية). |
| اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA). | منظمة التعاون الإسلامي (COMCEC). | |

حضور الاجتماعات الدورية والمشاركة في فرق العمل واللجان الفرعية التي تعمل على وضع قواعد تشريعية وفق أفضل الممارسات الدولية.

إعداد مكتب التوعية / هيئة أسواق المال الكويتية

لمزيد من المعلومات - يمكن التواصل مع مكتب التوعية:

هاتف: 22903000 (965+) - فاكس: 22459846 (965+)

البريد الإلكتروني: aw@cma.gov.kw - الموقع الإلكتروني: www.cma.gov.kw

@cma_kwt

يناير 2016 (4) - الاصدار الثاني

هيئة أسواق المال